

رايتس ووتش: المحاكمات غير العادلة في السعودية "قشرة قانونية" تستر قمع الدولة



اعتبرت منظمة "هيومن رايتس ووتش" الحقوقية الدولية، أن أحكام الإدانة التي أصدرتها السعودية بحق 7 متهمين، في قضايا تظاهر "معيبة" و"غير عادلة"، وبمثابة "قشرة قانونية تستر قمع الدولة للمطالب الشعبية".

وقالت المنظمة، التي تتخذ من ولاية نيويورك الأمريكية مقراً لها، في بيان نشرته على موقعها العربي على الإنترنت اليوم الأربعاء: إن "الأحكام تعكس انتهاكات صارخة لسلامة الإجراءات، وتشمل اتهامات فضفاضة الصياغة لا تقابل أية جريمة معترف بها، والحرمان من التواصل مع المحامين عند الاعتقال وأثناء فترات الاحتجاز الطويلة قبل المحاكمة؛ مما جعل من إعداد القضايا للمحاكمة مهمة شبه مستحيلة".

وكانت "محكمة الإرهاب" السعودية قد أصدرت حكماً بالإعدام على رجلين، وأحكام بالسجن لمدد تتراوح بين عام واحد و15 عاماً على 5 آخرين بين ديسمبر 2013 ومايو 2014، في أعقاب مظاهرات قام بها أفراد الأقلية الشيعية في 2011 و2012 ببلدات المنطقة الشرقية وأدت إلى اعتقال المئات.

بيان المنظمة أضاف أنه "كما سارعت المحكمة إلى إسقاط مزاعم بوقوع تعذيب من حسابها دون تحقيق، وقبلت أدلة تتمثل في اعترافات قال المتهمون إنها منتزعة بالإكراه".

وقالت "سارة ليا ويتسن" المديرية التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في "هيومن رايتس ووتش" في البيان ذاته "تباهى السعودية بما حققته من تقدم في إصلاح نظام العدالة لديها، إلا أن هذه الإدانات تبرهن على الشوط الطويل الذي ما زال على المملكة أن تقطعه لضمان محاكمات عادلة وحقوق المحتجزين، وخاصة من ينظر إليهم باعتبارهم من منتقدي الحكومة".

وأضافت أن المحاكمات غير العادلة للمتظاهرين "لا تزيد عن قشرة قانونية تستر قمع الدولة للمطالب

الشعبية بإنهاء التمييز طويل الأمد، وعلى مجلس القضاء السعودي إعادة النظر فورًا في هذه الأحكام وإلغاء تلك التي تكشف عن انتهاكات واضحة لسلامة الإجراءات".

وقالت المنظمة إن "6 من المتهمين - المحكوم عليهم وعددهم 7 أشخاص - تبرأوا في المحاكمة من اعترافاتهم، قائلين إنها انتزعت بالإكراه في ظروف ارتقت في بعض الحالات إلى مصاف التعذيب، وتشمل الاعتداء بالضرب والحبس الانفرادي المطول، لكن المحكمة رفضت ما اعتبرته مزاعم بشكل قاطع".

وكانت بلدات بالمنطقة الشرقية بالسعودية، ومنها القطيف والعوامية والهفوف، قد شهدت احتجاجات متكررة، وبوجه خاص منذ تدخل السعودية في البحرين في مارس 2011، رغم الحظر الشامل الذي فرضته السعودية على المظاهرات في ذلك الشهر.

وشهدت البحرين في فبراير 2011، احتجاجات زادت حدتها في مارس من العام نفسه بعد تدخل قوات سعودية، ضمن قوات "درع الجزيرة" لإخماد احتجاجات المملكة الخليجية.

السلطات السعودية كانت قد وجهت إلى المدانين اتهامات بـ "زعزعة الأمن وتشكيل مجموعة إرهابية في بلدة العوامية بمحافظة القطيف - شرق البلاد - والإفساد والإخلال بالأمن وإطلاق النار على مركز شرطة العوامية، وإلقاء قنابل المولوتوف على عدد من السيارات الأمنية، والمشاركة بالمظاهرات في العوامية وترديد الهتافات المناوئة للدولة، والتستر على الاجتماعات التي كانت تتم بين المطلوبين آمنياً وعلى مكان اختبائهم".

والمنطقة الشرقية الغنية بالنفط في السعودية هي المركز الرئيسي للشيععة، الذين يشكلون نحو 10% من السعوديين، البالغ عددهم نحو 20 مليون نسمة.

ويتهم الشيعة السلطات السعودية بممارسة التهميش بحقهم في الوظائف الإدارية والعسكرية، وخصوصًا في المراتب العليا.